

قضية

المحامي منير الشدياق

mounirchidiac2014@gmail.com

واضحاً تعريفه ومدداً أخطاره وخططه مواجهته الأمن العام ومفهوم الأمن القومي اللبناني

يصنّف الامن اربعة انواع رئيسية: الامن الدولي او العالمي وتتولاها المنظمات الدولية كالامم المتحدة، الامن الاقليمي ويتمثل باتفاق دول اقليمية على التعاون الامني ضد التهديدات، امن الافراد اي حمايتهم وممتلكاتهم من خلال الدولة، والامن القومي للدولة اي حمايتها من اخطار داخلية وخارجية استثنائية او استراتيجية. لذا فان حماية الامن القومي اللبناني من ابرز مهمات الامن العام



الامن العام اول من حدد الامن القومي اللبناني ومخاطره.

مصطلح الامن القومي شاع للمرة الاولى بعد الحرب العالمية الثانية، رغم ان جذوره تعود الى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا في المانيا عام 1648 التي اسست لولادة فكرة الدولة القومية او الدولة - الامة. واذا كان، حتى يومنا هذا، لا يوجد في العالم تعريف واضح او موحد له، فان المديرية العامة للامن العام من بين المؤسسات الامنية في العالم التي حددت بشكل واضح تعريف الامن القومي للدولة اللبنانية وعناصره، كما حددت مخاطره واستراتيجيا مواجهته.

ما ابرز التعاريف العالمية لمفهوم الامن القومي للدولة؟ ما التعريف الذي اعتمده الامن العام؟ ما رأي القانون اللبناني؟ ما ابرز الاخطار الحالية التي تواجهه؟ ما اطر حماية المديرية له؟

التعاريف العالمية

لم يتم حتى اليوم الاتفاق عالميا على تعريف موحد لما يسمى الامن القومي للدولة. يعود ذلك الى اعتبارات عدة ابرزها اختلاف اراء الدول حول اولوياته وركائزه، والتطور المتسارع لمفهومه انطلاقا من حماية الوجود القومي للشعوب، الى مجالات اخرى كالامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والغذائي والبيئي والثقافي وغيرها. لذا برزت في العالم تعاريف عدة غير متناسقة، كل منها يركز على نقطة محورية او اكثر.

دائرة المعارف البريطانية عرّفته بأنه: "حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية". اما وزير الخارجية الاميري السابق هنري كيسنجر فقد عرّفه بأنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء". كما ان وزير الدفاع الاميري السابق روبرت مكنمارا يعرفه بأنه "التنمية التي لا يوجد امن من دونها". والرئيس الاميري

هاري ترومان اعتبر انه "لا يتكون فقط من جيش واسطول وطيران، لكنه يستند الى اقتصاد قوي تماما كما يستند الى الحريات المدنية والسياسية". اما التعريف المصري، فيعتبر "ان الامن القومي هو القدرة على التنمية في المجالات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، في اطار من النظام والاستقرار".

يتضح من تلك التعاريف وسواها ان بعضها يهدف الى تحقيق الامن القومي من خلال القوة العسكرية، وبعضها الاخر من خلال التنمية الاقتصادية او من طريق تعزيز العلاقات الدولية، والى ما هنالك.

هذا بالنسبة الى الواقع الدولي. لكن ماذا بالنسبة الى لبنان؟

اسوة بالواقع الدولي، لا تعريف امنيا او قانونيا محدد في لبنان، رسميا او غير رسمي للامن

القومي اللبناني. هذا الواقع دفعنا، كقانونيين ضمن المديرية العامة للامن العام الى العمل على استنباط تعريف له. فكان تعريف يرتكز على الارقان الدستورية المعتمدة عالميا في تعريف مفهوم الدولة، اي الارض والشعب والسلطة السياسية، ويعبر عن اولويات امن الوطن اللبناني بكل جوانبها من جهة، وبما ينسجم مع روحية واهداف معظم التعاريف المعطاة دوليا من جهة ثانية.

التعريف هو الاتي: "الامن القومي اللبناني هو حماية الدولة اللبنانية من كل خطر خارجي او داخلي، لا يتسم بالفردية، يهدد بشكل احتمالي او مباشر او غير مباشر، كلا او جزءا من الارقان الدستورية للدولة - اي الارض والشعب والسلطة السياسية - او احدي مقوماتها الاساسية. سواء حصل بافعال تخالف القانون، ام بافعال قانونية

ولكنها تحمل في طياتها اهداف عقائدية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية، غير فردية، مؤذية لتاريخ او حاضر او مستقبل الدولة اللبنانية، بكل مقوماتها".

هنا سنشرح ابرز تعابير التعريف، ونعطي امثلة او شروحات مبسطة بهدف التوضيح، كالآتي:

اولا، جميعنا نعرف ان الارقان الدستورية لكل دولة، والمعتمدة عالميا، هي ثلاثة: ارض، وشعب، وسلطة سياسية. تلك الارقان تعتبر المحور الاساسي الذي يدور حولها التعريف في مجمله.

ثانيا، البداية من اول عبارات التعريف وهي: الامن القومي اللبناني هو حماية الدولة اللبنانية من "كل خطر خارجي او داخلي": كمثال عن الخطر الخارجي، نذكر الخطر الدائم المتمثل بالعدو الاسرائيلي الذي يحتمل ان يشن، في اي لحظة، عدوانا على كل او جزء من "ركن الارض"، ليقتل قسما من "ركن الشعب"، وسواها من النتائج. وكمثال عن الخطر الداخلي، نذكر الفساد الاداري الذي اصبح يتسبب في ضرر عام يطاول معظم افراد "ركن الشعب" الموجودين على كل او معظم مناطق "ركن الارض"، وبما يحدث خلا جذريا في اداء "ركن السلطة السياسية". بالتالي، هو لم يعد يصيب بعض الاشخاص فقط، بل كلهم او معظمهم بشكل مباشر او غير مباشر، ما يجعله يشكل خطرا وضررا على الامن القومي للدولة اللبنانية.

ثالثا، عبارة "لا يتسم بالفردية": اي ان الجرائم الفردية، ايا يكن نوعها كالسرقة او القتل وسواهما وان كثر عددها الى حد معين، لا تشكل خطرا على الامن القومي طالما انها لا تستهدف مجموعة محددة بالذات من ركن الشعب، توجد على كل او جزء من ركن الارض. فاذا استهدفت الافعال مثل تلك المجموعة تصبح تشكل انذاك خطرا على الامن القومي اللبناني.

رابعا، عبارة "يهدد بشكل احتمالي": كاحتمال حصول عدوان من العدو الاسرائيلي، او حصول تفجير ارهابي يرتكبه اي من التنظيمات الارهابية مثل "داعش" او "النصرة" وسواها من الاحتمالات. فهي اخطار لم تحصل بل محتملة منطقيا وعقلانيا، بغض النظر عن اي معلومات استخباراتية في هذا الصدد.

خامسا، عبارة "او بشكل مباشر او غير مباشر": بشكل مباشر كعدوان اسرائيلي مباشر يهدف

للسيطرة على قسم من النفط اللبناني الموجود ضمن ركن الارض اللبنانية، مثلا. وغير مباشر، كمارسته ضغوطا على دول اجنبية نافذة لحضها على ممارسة ضغوط شتى لمنع السلطة اللبنانية من استخراج النفط في الوقت الراهن، مثلا.

سادسا، عبارة "او احدي مقوماتها": معروف انه من ابرز مهمات الدولة: تحقيق الامن - ممارسة السيادة على الارض بباطنها وسطحها وجوها، وعلى الشعب المقيم فيها او المنتمي اليها سواء كان مقيما ام غير مقيم فيها - ضمان حماية الاقتصاد بكل انواعه والحريات العامة، الملكية الفردية، احترام العقائد الدينية، وغيرها. بالتالي كل اعتداء غير فردي على اي من مقومات الدولة الاساسية، يعتبر مثابة تهديد للامن القومي للدولة.

سابعاً، عبارة "سواء حصل بافعال تخالف القانون"،

اي عبر افعال تشكل جرائم بموجب القانون ايا تكن انواعها.

ثامنا، عبارة "او بافعال قانونية تحمل في طياتها اهداف عقائدية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية، غير فردية، مؤذية للكيان اللبناني". على سبيل المثال لا الحصر، كتسويق افلام بشكل كبير، لا تتضمن اي قذح او ذم او جرائم بل تحترم النصوص القانونية المرعية الراء، وانما تهدف في مضمونها، وبشكل مبطن وغير مباشر، الى بث افكار او رواية احداث تاريخية او دينية او الخ... بشكل يساهم مع الوقت في ترسيخ الانقسام الديني او المذهبي، او ضرب عقيدة سياسية او دينية، وسواها، في مجتمع معين.

في الاستنتاج نجد ان الامن القومي للدولة له ابعاد عسكرية وامنية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها في آن.

ابرز المخاطر

من ابرز المخاطر الحالية، الداخلية والخارجية، على الامن القومي اللبناني، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- العدو الاسرائيلي الذي يشكل الخطر الاكبر والدائم على الامن القومي اللبناني بكل مقوماته.
- التنظيمات الارهابية وعلى رأسها تنظيمات "داعش" و"النصرة" وغيرها من التسميات، التي وان خف خطرها على الامن القومي



خطر التنظيمات الارهابية لا يزال قائماً.



**الامن القومي للدولة
يهدف الى حماية اركانها**

**العدو الاسرائيلي يشكل
الخطر الاكبر والدائم**



مؤسسة الصفدي



مؤسسة الصفدي هي من أبرز المؤسسات اللبنانية في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتتطلع نحو مجتمع متكامل يوفر الفرص المتساوية، يحترم التنوع ويعزز التنمية المستدامة لدى الأفراد والمجتمعات.

قطاع التنمية الريفية
والزراعة المستدامة



قطاع التنمية
الاجتماعية



لا تعريف عالميا موحدًا للامن القومي للدولة.

والامن التي تقوم بها المديرية العامة للامن العام حفاظًا على امن الافراد وممتلكاتهم عموماً، وعلى الامن القومي اللبناني خصوصاً تحت اشراف القضاء المختص، قد يكون من المفيد في هذا السياق، التوقف عند امرين:

اول: هو ان خطة تطوير المديرية العامة للامن العام التي اطلقها اللواء عباس ابراهيم منذ ما يقارب خمس سنوات، تضمنت استحداث دائرة خاصة تعنى بالامن القومي اللبناني، هي دائرة الامن القومي التابعة لمكتب شؤون المعلومات.

ثان: هو انه خلال الشهر الاخيرة المنصرمة قام اللواء ابراهيم بحركة زيارات دولية شملت المسؤولين الامنيين في عدد من الدول. مجمل تلك الزيارات تضمنت البحث في عدد من القضايا التي تساهم في درء الخطر عن لبنان، ومحورها الرئيسي مكافحة الارهاب بكل اشكاله، اضافة الى رسم سياسات امنية للتعاون والتنسيق الامني المشترك في الملفات، التي في معظمها تتصل بشكل مباشر او غير مباشر بسلامة الامن القومي اللبناني. وهي مواضيع وتفصيل وخطط تقتضي المصلحة الوطنية العليا ان تبقى ضمن دائرة السطات اللبنانية المعنية. من هنا كان انشاء دائرة الامن القومي في المديرية.

الفساد الاداري يهدد الامن القومي اللبناني

الحكومة وبنوع خاص المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويساهم الامن العام في التحقيق العدلي ضمن حدود المخالفات المرتكبة ضد امن الدولة الداخلي والخارجي". بالتالي هذه المادة توكل الى الامن العام مهمات حماية الامن، امن الافراد والامن القومي للدولة، بكل معطياته الداخلية والخارجية من جهة. وسواء كان الخطر الامني ذا اطر ام اهداف سياسية او اقتصادية او اجتماعية، لبنانية او اجنبية، وسواها من الحالات ايضا بطبيعة الحال، من جهة اخرى.

استراتيجية الحماية

لان الامن القومي اللبناني لا يتعلق بجرائم فردية عادية، بل بمخاطر خارجية وداخلية استثنائية او استراتيجية، ففي موازاة المهمات الاستقصائية

اللبناني بفعل دحرها اخيراً من الجرد اللبنانية، ومن على الحدود اللبنانية - السورية، الا ان اخطارها، كاعمال ارهابية منفردة، لا تزال محتملة بنسب عالية.

- بقاء وجود اي بقعة من الاراضي اللبنانية تحت سيطرة اي قوة غير قوى الدولة اللبنانية، كحال بعض المخيمات الفلسطينية في لبنان مثلاً، بغض النظر عن كونهم عموماً شعباً شقيقاً لنا، ونحن نلتزم قضيتهم تحرير فلسطين.
- الاعداد الهائلة من الوافدين السوريين المنتشرين على مساحة كبرى من ركن الارض اللبنانية، رغم انهم شعب شقيق لنا، لا سيما ان اعدادهم الهائلة انعكست سلباً على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية والمحورية بالنسبة الى حياة شعب لبنان.
- الفساد الاداري: الذي اشرنا اليه والى كل اخطاره.

في القانون

تطرقت المادة الاولى من قانون تنظيم المديرية العامة للامن الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 139 في 12/6/1959 الى مهمات الامن العام قائلا، حرفياً: "مهمة الامن العام جمع المعلومات لصالح